



متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البيئة الجزائرية -دراسة ميدانية -

Requirements for applying Islamic accounting standards in the Algerian environment

An applied study

² د/ لقلطي الأخضر

¹ ط د/ عبيد محمد

¹ جامعة المسيلة + مخبر استراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر بجامعة المسيلة (الجزائر) + mohamed.abid@univ-msila.dz

² جامعة المسيلة + مخبر استراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر بجامعة المسيلة (الجزائر) + lakhdar.louglaithi@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/27؛ تاريخ المراجعة: 2021/08/29؛ تاريخ القبول: 2021/10/19

الملخص: هدفت الدراسة إلى توضيح حاجة البنوك الإسلامية إلى وجود معايير محاسبية تراعي خصوصية النشاط البنكي بصفة عامة، وتحاول أن تحوي مبادئ التمويل الإسلامي بصفة خاصة، وهذا للحفاظ على الثقة التي اكتسبها هذا التمويل على الصعيد العالمي خاصة بعد صموده في وجه العديد من الأزمات من جهة ولتوحيد الممارسات المهنية بهاته البنوك من جهة أخرى، تم ذلك باستقراء واقع بيئة نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر ومتطلبات نجاح تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بها.

واستخدم الباحثان المنهج الوصفي في تبيان الجانب النظري من الدراسات السابقة، كما تم تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، وقد اعتمدنا في ذلك على استبيان وزع على عينة الدراسة وتوصلنا إلى أن بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر تعيق تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، كما خلصت الدراسة إلى ضرورة إجراء تغييرات هامة على هاته الأخيرة للوصول إلى التطبيق الأمثل لهاته المعايير.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الإسلامية، بيئة البنوك الإسلامية، البيئة الجزائرية.

تصنيف JEL: M41، M49

Abstract

The study aimed to clarify the need for Islamic banks to have accounting standards that take into account the privacy of banking activity in general and try to contain the principles of Islamic finance in particular. This is to preserve the confidence that this financing has gained at the global level, especially after its resilience in the face of many crises on the one hand and to unify the professional practices of these banks on the other hand. This was done by extrapolating the reality of the Islamic banking activity environment in Algeria and the requirements for the successful implementation of Islamic accounting standards therein.

The researchers used the descriptive approach to indicate the theoretical aspect of previous studies, as the results of the field study were analyzed and hypotheses tested using the statistical program (spss). The study also concluded that important changes should be made to the latter in order to achieve the optimal application of these standards.

Keywords: Islamic Accounting Standards, Islamic Banking Environment, the Algerian environment.

JEL classification : M41, M49

مقدمة:

الأنشطة التي تمارسها البنوك التقليدية ورغم كون جل معاملاتها تكمن في الإقراض والاقتراض بفائدة، إلا أن حاجتها إلى قواعد محاسبية تغطي هاته الأنشطة أوجد ما اصطلح عليه بمحاسبة البنوك أو المحاسبة الخاصة. وأفردت لها الهيئات الدولية التي تعنى بالمحاسبة معايير خاصة بها على غرار مجلس معايير المحاسبة الدولية، وباعتبار معاملات البنوك الإسلامية تختلف اختلافاً جذرياً عن البنوك التقليدية، فمحاسبة البنوك الإسلامية إذاً هي خاصة لأنها تختص بالبنوك دون غيرها وخاصة لأنها تختص بالإسلامية دون التقليدية.

انشأت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تسمى اختصاراً ب(ايوفي) لتتولى هاته المهمة، حيث تهدف إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة بالبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال إعداد وإصدار معايير تعنى بالصناعة المالية الإسلامية في مجالات عديدة منها الشرعية المحاسبية المراجعة الحوكمة والأخلاقيات، مستعينة بأحسن الباحثين في هذا المجال.

على الصعيد المحلي يعتبر بنك البركة الجزائر أول بنك إسلامي أعتمد في الجزائر سنة 1991 برأس مال مختلط (عام وخاص) له الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ثم بعد ذلك تم اعتماد مصرف السلام الجزائري في سبتمبر 2008 وهو بنك يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية ويقدم أيضاً خدماته وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. كما قد سبق أن أشرنا إلى أن الجزائر يعتبر سبابة في هذا المجال باعتبار اتفاقية تأسيس (ايوفي) كانت في الجزائر في 1990 وسجلت بالبحرين سنة 1991.

تأسيساً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي السبل المثلى لنجاح تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالبنوك الإسلامية الناشطة بالجزائر؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: "معايير المحاسبة الإسلامية مهمة لنشاط البنوك الإسلامية الناشطة بالجزائر".

الفرضية الثانية: "بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر غير ملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية".

الفرضية الثالثة: "إحداث تغييرات على بيئة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر لإنجاح تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بها".

للإجابة على هاته الإشكالية والفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور، حيث تناولنا ما يلي:

المحور الأول: معايير المحاسبة الإسلامية.

المحور الثاني: بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية.

أهمية الدراسة: تكتسي الدراسة أهمية بالغة تنبع من واقع التمويل الإسلامي والتوجه العالمي نحو مبادئه كبديل للتمويل التقليدي، يضع هذا على عاتق الممارسة المحاسبية حملاً كبيراً لبلورة هاته المبادئ محاسبياً بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، فضرورة وجود معايير محاسبية إسلامية وتطبيقها في البنوك الإسلامية لتوحيد هاته الممارسات يعتبر بالغ الأثر.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى التعرف على ما يلي:

- إبراز أهمية وجود معايير للمحاسبة الإسلامية؛
- دراسة البيئة المحيطة بنشاط البنوك الإسلامية بالجزائر؛
- اقتراح حلول ملائمة لتسهيل تطبيق هاته المعايير بالبنوك الإسلامية الناشطة بالجزائر.

المنهج و الأدوات المستعملة في الدراسة: للإجابة على الإشكالية ومختلف التساؤلات الفرعية المطروحة من خلال الدراسة استندنا على المنهج الوصفي وفقاً لما تقتضيه طبيعة عناصر الدراسة، من خلال دراسة الأدبيات النظرية لمعايير المحاسبة الإسلامية وبيئة البنوك الإسلامية في الجزائر وهذا بهدف جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع بتصنيفها وتحليلها وتشخيص ظاهرة البحث بغية فهم الموضوع، في الدراسة الميدانية تم استعمال الاستبيان كأداة لاستقراء بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر والسبل المثلى لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بها .

الدراسات السابقة:

1/-الدراسة الأولى: كداتسة عائشة، أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على قائمة المركز المالي للمؤسسات المصرفية- دراسة حالة بنك البركة الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البلديّة02، الجزائر، 2017/2018

أشارت الباحثة في هاته الدراسة إلى خصوصية الممارسة المهنية في بنك البركة الجزائري حيث أن هذا الأخير ملزم أمام جهتين، الأولى إلزامية تطبيق متطلبات النظام المحاسبي البنكي (SCFB) المستمد من معايير المحاسبة الإسلامية والجهة الثانية وباعتبار البنك أحد فروع مجموعة البركة المصرفية فهو ملزم بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إذن فالبنك يعد قوائمته المالية وفق النموذجين قارنت الباحثة بين النموذجين وتوصلت إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في بنك البركة الجزائري يؤثر بشكل إيجابي على القوائم المالية للبنك وخاصة قائمة المركز المالي من حيث الشكل والمعلومات المعروضة فيه، كما أن الإفصاح المحاسبي يكون عند مستوى أمثل عند تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية منه عند تطبيق النظام المحاسبي المالي. (كداسة، 2018).

2/-الدراسة الثانية: راند جميل جبر، الموائمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتجارة، الجامعة الإسلامية بغزة -فلسطين-، المجلد 25، العدد 04، سنة 2017.

تناول البحث نظرة عن تجربة الدول العربية في الالتزام بالمعايير المحاسبية الإسلامية في قطاع المصارف الإسلامية، واستعراض أهم التحديات التي تواجه الموائمة بين معايير المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية والمعايير الدولية في وقتنا الحالي، والنظر في إيجاد وسائل وأساليب مناسبة في تحقيق الموائمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين والمعايير الدولية ضمن الضوابط الشرعية.

وقد بينت النتائج المتوصل إليها من البحث أن أهم التحديات التي تواجه عملية التوفيق والموائمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والدولية تتمثل في الاتي:

- ✓ عدم وجود انسجام بين مفهوم المحاسبة الإسلامية مع بعض الفرضيات والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً على المستوى الدولي؛
- ✓ العديد من المصارف الإسلامية تعتمد على المعايير الدولية في إصدار قوائمها المالية، بدلاً من التزامها بالمعايير الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مما يعمل على إيجاد قدر كبير من عدم التجانس في الإبلاغ المالي والإفصاح؛
- ✓ إن المعايير الدولية غير قادرة أصلاً على معالجة وإدراك الجوانب الدقيقة الخاصة بالمصرفية الإسلامية. (جبر، 2017)

3/-الدراسة الثالثة: Adel Mohammed Sarea , Mustafa Mohd Hanefah , The need of accounting standards for Islamicfinancial institutions (evidence from AAOIFI), Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 4 No. 1, 2013 pp. 64-76.

هدفت الدراسة إلى تحديد الحاجة إلى معايير المحاسبة الإسلامية عن طريق استعراض الأدبيات النظرية المتعلقة بمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من جوانب عديدة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعايير المحاسبية لهاته الهيئة تعتبر دليلاً يراعي خصوصية المؤسسات المالية الإسلامية وأداة مفيدة لتلبية الاحتياجات المختلفة لهاته المؤسسات، وقد أشار الباحثان على أن أهم التحديات التي تواجه هاته المؤسسات هي إعداد القوائم المالية في إطار المعايير المحاسبية المختلفة مما يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالقابلية للمقارنة، الموثوقية، القياس.... إلخ، وقد اختتمت الدراسة بتوصيات عديدة أهمها في نظر الباحثين هي جعل المعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هاته الهيئة إلزامية في جميع البلدان الإسلامية. (Serea, 2013)

المحور الأول: معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية: سنتناول في هذا المحور تقديم لهيئة الإصدار ثم نتطرق إلى معايير المحاسبة الإسلامية.

1_هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الموقع الرسمي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2019): هي منظمة دولية غير ربحية داعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست بموجب اتفاقية التأسيس بالجزائر في 1990 وسجلت بالبحرين سنة 1991 أين يقع مقرها الرئيس، لها منجزات مهنية على رأسها إصدار 100 معيار حتى الآن في مجالات عديدة (المحاسبة، المراجعة، أخلاقيات العمل والحوكمة، المعايير الشرعية)، والتي اعتمدتها العديد من البنوك المركزية والسلطات المالية في العديد من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم العديد من المؤسسات الأعضاء من بينها البنوك المركزية، السلطات الرقابية شركات المحاسبة والتدقيق من أكثر من دولة، تطبق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية

الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم، أصدرت الهيئة حتى الآن 5 أنواع من المعايير و هي كالآتي:

2 معيار أخلاقي، 58 معيار شرعي، 7 معايير للحوكمة، 26 معيار محاسبي، 5 معايير للمراجعة

2_ معايير المحاسبة الإسلامية: سنتطرق في هذا الجزء إلى الإطار النظري لمعايير المحاسبة الإسلامية.

2_1 المحاسبة الإسلامية: المحاسبة المالية أو لغة الأعمال كما يحلو للبعض تسميتها هي: هي عملية تنطوي على جمع المعلومات المالية ومعالجتها للمساعدة في اتخاذ قرارات مختلفة من قبل العديد من الأطراف في المنظمة وخارجها. وتتنوع هذه الأطراف لتشمل المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والموردين والموظفين والعملاء والحكومات والمجتمع المحلي والأطراف التي تقوم بوظيفة المراجعة أو الرقابة ووسائل الإعلام (Deegan, 2014, p. 34). وباعتبارها علم اجتماعي يتأثر بالبيئة التي يوجد فيها، يجب لذلك يجب أن تكون أهدافها ومفاهيمها ومعاييرها منسجمة ومعبرة عن تلك البيئة وانعكاساتها، وتشمل البيئة جوانب شرعية واقتصادية واجتماعية (قنطقجي، 2005، صفحة 29)، على هذا الأساس فقد عرفت المحاسبة الإسلامية أنها " عملية منتظمة تتعلق بتسجيل المعاملات والتصرفات والقرارات المشروعة ومبالغها في السجلات المعتمدة وقياس النتائج المترتبة على تلك المعاملات والتصرفات والقرارات للمساعدة في ترشيد القرارات" (محمد رشوان، 2017، صفحة 31)، كما عرفت أنها عملية تسجيل وتصنيف وتوصيل المعلومات حول مدى تحقيق المنظمات الإسلامية لأهدافها المالية والاجتماعية والاقتصادية ضمن المبادئ العامة للشريعة الإسلامية (nabil, Maliah, Roger ., & Ibrahim, 2018, p. 3). مما سبق يمكن تعريف المحاسبة الإسلامية أنها ترجمة أو بلورة مفاهيم أسس مبادئ وفرصيات مستوحاة من الشريعة الإسلامية، لاحتواء العمليات المالية التي تقوم بها المنشآت والمتطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإخراج قوائم مالية صادقة وملائمة لاتخاذ القرارات لجميع الأطراف ذوي العلاقة بهاته المنشأة.

2_1_1 خصائص المحاسبة الإسلامية: تختص المحاسبة الإسلامية بخصائص تنفرد بها عن غيرها، فتخص شخص المحاسب في المؤسسات الإسلامية عن غيره من المحاسبين، كما وتميز عمليات المؤسسات المالية الإسلامية عن غيرها من العمليات ومن هاته الخصائص نذكر ما يلي (علي بن عطا و طباطبية، 2017، صفحة 235):

- ✓ إن الفكر المحاسبي في الإسلام يستمد قواعده من القرآن الكريم والسنة النبوية والشريعة الإسلامية بصفة عامة؛
- ✓ تركز المحاسبة في الإسلام على العقيدة والإيمان الراسخ بأن المال لله جل وعلا وحده ويجب التصرف فيه وفق ما حدده الله؛
- ✓ المحاسبة في المنهج الإسلامي تتعلق بالعمليات المالية المشروعة، كالمراوحة والمضاربة...الخ؛
- ✓ يعتبر المحاسب في المنهج الإسلامي مسؤولاً أمام الجميع عن مدى التزام الوحدة الاقتصادية بأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ المحاسبة في المنهج الإسلامي تتولى العمليات المحاسبية من خلال محاسب يتصف بالأمانة والصدق والحياد والعدل والكفاءة؛
- ✓ تهتم المحاسبة في المنهج الإسلامي بالنواحي السلوكية للعنصر البشري.

2_2 معايير المحاسبة الإسلامية: إن من المقومات الأساسية لأي عمل مهني نجاح وجود مرجعية أو معايير للأداء المهني متعارف عليها حيث تعتبر قواعد إرشادية توجه أعضاء المهنة بالرجوع إليها لتدعيم اجتهادهم، فالهدف منها تقليص التفاوت والاختلاف في الممارسات المهنية، ولقد عُرف المعيار " بأنه نمط متفق عليه لما يعتبر تطبيقاً ملائماً في ظروف معينة وأساساً للحكم والمقارنة وأساساً للتحويل عندما تبرر الظروف ذلك (التيجاني، 2005، صفحة 80) ، أما المعايير المحاسبية فهي كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلاً أو مرجعاً سواء أكانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم العمل المحاسبي (مرزاق و بوهرين، 2010، صفحة 3).

2_2_1 مفهوم معايير المحاسبة الإسلامية: سنعرّج في هذا الجزء على مفهوم معايير المحاسبة الدولية ثم معايير المحاسبة الإسلامية.

2_2_1_1 معايير المحاسبة الدولية: هي معايير لتوحيد المحاسبة على المستوى الدولي تهدف إلى إخراج قوائم وتقارير مالية متجانسة لتسهيل قراءتها وإجراء مختلف المقارنات بين الوضعيات المالية للمنشآت، تصدر هاته الأخيرة عن هيئة دولية هي لجنة ومجلس معايير المحاسبة الدولية حيث أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 1973 وأصدرت إلى غاية 2001 (41) معيار تعرف بمعايير المحاسبة الدولية (IASs) يتم تفسير هاته المعايير عن طريق لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية (SIC) والتي أصدرت 34 تفسير، ثم أسندت عملية إصدار المعايير إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (الجعرات، 2015، صفحة 6)، أصدر إلى غاية 2019 (17) معيار تعرف بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ويقوم بتفسير هاته المعايير لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC) وأصدرت الى غاية 2019 (23) تفسير (ifrs, 2019).

2_1_2 معايير المحاسبة الإسلامية: تعرف معايير المحاسبة الإسلامية: "الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وإبداء الرأي الفني المحاييد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية" (شحاته، 2005، صفحة 58).

2_2_2 واقع تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية (الموقع الرسمي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2019): تعتمد معايير المحاسبة لـ (ايوفي) إما بشكل كلي أو جزئي كمتطلبات تنظيمية إلزامية في السلطات القضائية لعدة دول من بينها: البحرين، الأردن، نيجيريا، قطر، عمان، باكستان، السودان، سوريا، اليمن. كما يتم استخدامها كأساس لتطوير القوانين المحاسبية في بعض الدول مثل اندونيسيا، باكستان، وموصى بها كمبادئ استرشادية في السلطات القضائية مثل الكويت. وتتبع المعايير المحاسبية في شركات التدقيق، التأمين التكافلي، مؤسسات سوق راس المال، المؤسسات التعليمية، علماء الشريعة، والمتخصصين في جميع أنحاء العالم.

2_2_3 عرض عام لمعايير المحاسبة الإسلامية: قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وحتى ديسمبر 2015 بإصدار وتعديل المعايير المحاسبية التالية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2015، الصفحات 5-6):

- 1- **المعيار الأول:** العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- 2- **المعيار الثاني:** المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء.
- 3- **المعيار الثالث:** التمويل بالمضاربة.
- 4- **المعيار الرابع:** التمويل بالمشاركة.
- 5- **المعيار السابع:** السلم والسلم الموازي.
- 6- **المعيار الثامن:** الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك.
- 7- **المعيار التاسع:** الزكاة.
- 8- **المعيار العاشر:** الإستصناع والإستصناع الموازي.
- 9- **المعيار الحادي عشر:** المخصصات والاحتياطات.
- 10- **المعيار الثاني عشر:** العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامي.
- 11- **المعيار الثالث عشر:** الإفصاح على أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية.
- 12- **المعيار الرابع عشر:** صناديق الاستثمار.
- 13- **المعيار الخامس عشر:** المخصصات والاحتياطات في شركات التأمين الإسلامية.
- 14- **المعيار الثامن عشر:** الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية.
- 15- **المعيار التاسع عشر:** الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية.
- 16- **المعيار العشرين:** البيع بالأجل.
- 17- **المعيار الواحد والعشرون:** الإفصاح عن تحويل الموجودات.
- 18- **المعيار الثاني والعشرون:** التقرير عن القطاعات.
- 19- **المعيار الثالث والعشرون:** توحيد القوائم المالية.
- 20- **المعيار الرابع والعشرون:** الاستثمارات في الشركات الزميلة.
- 21- **المعيار الخامس والعشرون:** الاستثمارات في الصكوك والحصص والأدوات المشابهة.
- 22- **المعيار السادس والعشرون:**^I الاستثمار في العقارات.
- 23- **المعيار السابع والعشرون:**^{II} حسابات الاستثمار.

المحور الثاني: بيئة البنوك الإسلامية بالجزائر: سنتعرض فيما يلي البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر ثم نشير إلى أهم مكونات بيئتها.

1_ البنوك الإسلامية بالجزائر:

بداية فقد عرفت البنك الإسلامي أنه : "هو مؤسسة تسعى إلى الربح عبر مزاولة النشاط المصرفي بتلقي الودائع من الجمهور، والتعهد بتنميتها مع مواردها الذاتية، وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام المعاملات في الشريعة الإسلامية" (السبهاني، 2013، صفحة 116) كما يعرف الباحثان البنك الإسلامي كالآتي: هو مؤسسة مالية ربحية تحاول تجسيد أحكام الشريعة الإسلامية في

^I استبدل المعيار رقم 17 المعاملات بالعملة الأجنبية والعمليات بالعملة الأجنبية بالمعيارين 25 و26.

^{II} استبدل المعيار رقم 05 الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار والمعيار رقم 06 حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها بالمعيار رقم 27.

تعاملاتها، فتتعدى الوساطة المالية إلى وساطة استثمارية، وتبتعد عن التعامل بالفوائد الربوية إلى مبادئ المشاركة في الربح والخسارة، والتغلغل في الاقتصاد الوهمي إلى بناء اقتصاد حقيقي، والجانب اللاأخلاقي في المعاملات إلى المعاملات الأخلاقية، مع تفعيل دورها تجاه المجتمع، وفيما يلي البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر:

1_1 بنك البركة الجزائري (الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، 2019): يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر، ليتيح فرصة العمل البنكي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، وامتنالا لأحكام القانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض تم إنشاء البنك في 20 ماي 1991 لجعل مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة، بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991،

أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، في إطار القانون رقم 11-03 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1_2 مصرف السلام الجزائري (الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر، 2019): مصرف السلام –الجزائر- بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته كثمرة عمل للتعاون الجزائري الخليجي، وتم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ، إن مصرف السلام –الجزائر- يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

2_ بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر: سيتم في هذا الجزء الإشارة إلى أهم مكونات بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر.

1_2 بنك الجزائر:

1_1 2 تعريف بنك الجزائر: (الموقع الرسمي لبنك الجزائر، 2019) تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون 144-62 الذي أقرته الجمعية التأسيسية

في 13 ديسمبر 1962 المتضمن إنشاء البنك المركزي وتحديد نظامه الأساسي، أدخلت عليه عدة إصلاحات في السبعينيات وبداية الثمانيات مست طريقة تسييره واختصاصه، ثم أعقب ذلك عدة إصلاحات لعل أهمها:

- القانون رقم 86-12 الصادر في 19 آب/أغسطس 1986 والذي تضمن إعادة تصميم النظام المصرفي الجزائري وصلاحيات البنك المركزي في تعريف وتطبيق السياسة النقدية والائتمانية وكذا علاقته بالخزينة العمومية، إلا أن هاته الإصلاحات لم تكن تتلاءم مع الإصلاحات العميقة آنذاك في السياق الاجتماعي والاقتصادي (القانون رقم 86-12، 1986).
- القانون رقم 90-10 الصادر في 14 نيسان/أبريل 1990 الذي منح استقلالا سواء كان عضويا أو وظيفيا وأطلق عليه بموجب هذا القانون تسمية بنك الجزائر (القانون رقم 90-10، 1990).

2_1 2 مهام بنك الجزائر: يضطلع البنك بعدة مهام يمكن اختصار أهمها فيما يلي (الموقع الرسمي لبنك الجزائر، 2019):

- ❖ إصدار العملة النقدية؛
- ❖ الحفاظ في مجال النقد والائتمان والعملات الأجنبية على أفضل الظروف المواتية لتنظيم وتطوير الاقتصاد بشكل عام؛
- ❖ يضع بنك الجزائر الشروط العامة التي يسمح بموجبها تأسيس وعمل للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية في الجزائر، كما يحدد الشروط التي يجوز بموجبها تعديل هذا التفويض أو سحبه؛
- ❖ يحدد بنك الجزائر جميع المعايير التي يجب على كل بنك احترامها، وخاصة تلك المتعلقة بما يلي: (نسب الإدارة المصرفية، نسب السيولة، استخدام الأموال الخاصة، إدارة المخاطر.... الخ).

2_2 النظام المحاسبي المالي: هو نظام مستمد من المعايير الدولية (IAS, IFRS) صدر بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، وطبقا لمادته 12: " يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، المعايير المحاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، بمقتضى المادة 04 من هذا القانون فالبنوك وكغيرها من المؤسسات ملزمة بالوفاء بمتطلبات هذا النظام (القانون رقم 07-11 المادة 03 ، 2007، صفحة 03)، إلا أن خصوصية نشاط البنوك يستدعي مدونة حسابات خاصة وهو ما نص عليه النظام رقم 09-04 المؤرخ في 23 يوليو 2009 المتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية (النظام رقم 09-04، 2009، صفحة 12).

ما يلاحظ أنه لا توجد أي استثناءات لخصوصية نشاط البنوك الإسلامية، بل نجد أن المادة 02 من هذا النظام (09-04) نصت على إلزامية تطبيق هذا النظام على المؤسسات الخاضعة وأنه لا يمكنها نقضه بصفة مؤقتة إلا بترخيص من بنك الجزائر.

2_3 بورصة الجزائر: وقد تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 10-93 المؤرخ في 23 مايو 1993 الذي نص على إنشاء لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB وشركة تسيير بورصة القيم المنقولة SGBM (بوكساني، 2006، الصفحات 227-228) وتحقق إنجازها في 25 مايو 1997، تمثل الشركة إطارا منظما ومضبوطا في خدمة الوسطاء في عمليات البورصة بصفتهم الاحترافيين لتمكينهم من أداء مهامهم وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها، وقد شرعت الشركة منذ نشأتها في تنصيب الأجهزة التقنية والتقنية اللازمة للمعاملات على القيم المنقولة المقبولة في البورصة (الموقع الرسمي لبورصة الجزائر، 2019)، تحتوي بورصة الجزائر على لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها COSOB وشركة تسيير بورصة القيم المنقولة SGBM مؤسسة السوق المالية هي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 475200000.00 دج، الوسطاء في عملية البورصة IOB وتشمل مؤسسات الاستثمار والمؤتمن المركزي PB الجزائر للمقاصة (فداوي، 2017، صفحة 61).

الملاحظ هو عدم وجود أي بنك إسلامي لا في قائمة المؤسسين ولا المساهمين في شركة تسيير بورصة الجزائر، ولا توجد أي استثناءات تراعي خصوصية نشاط البنوك الإسلامية.

2_4 القوانين المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر:

صدر أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر في العدد 73 من الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادر في 09/12/2018 النظام رقم 18-02 المؤرخ في: 04/11/2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية والذي يحتوي على 12 مادة حاول فيها القائمون على الشق التشريعي اعطاء مفاهيم حول هاته العمليات ومحاولة ضبطها (النظام رقم 18-02 ، 2018، الصفحات 20-21-22). ثم النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والذي بموجبه تم تدارك الأخطاء العديدة التي وردت في النظام 18-02 حيث تضمن 24 مادة، حددت هدف هذا النظام المادة الأولى كما عدت المادة الرابعة المنتجات المالية الإسلامية على النحو التالي المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، وكذا حسابات الودائع وعرفتها المواد من 05 إلى 12، كما أوجبت المادة 15 البنوك الراغبة في القيام بهاته العمليات إنشاء هيئة رقابة شرعية وحددت عدد أعضائها بـ 03 أعضاء على الأقل، في المادة 17 عُرف شباك الصيرفة الإسلامية ضمن البنوك ونصت على استقلاليتها عن الهياكل الأخرى للبنك ويتضمن ذلك الفصل الكامل بين محاسبة الشباك الإسلامي وباقي هياكل البنك، أما المادة 18 فقد نصت في إطار فصل الشباك الإسلامي عن باقي هياكل البنك بهيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصريا لذلك. الغت المادة 23 أحكام النظام 18-02. (النظام 20-02، 2020، صفحة من 32 إلى 35).

المحور الثالث (الدراسة الميدانية): بعد أن تطرقنا الى الأسس النظرية لموضوع الدراسة، سنتناول في هذا المحور منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية ثم تحليل وتفسير محاور الاستبيان.

1_مجتمع وعينة الدراسة: تم حصر مجتمع الدراسة في فئتين، تمثلت الأولى في فئة الأكاديميين من أساتذة جامعيين لمختلف الجامعات المراكز الجامعية والمعاهد التابعة لكليات العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، أما الثانية فهي فئة المهنيين بالبنوك الإسلامية (من مدققين شرعيين، موظفين بمصلحة المحاسبة، إدارات بمصالح أخرى)، مستهدفين بذلك مختلف الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية في موضوع الدراسة.

الجدول رقم (1): إحصائيات استمارة الاستبيان

البيان	الاستمارات	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	94	100%
الاستمارات الغير مسترجعة	22	23.40%
الاستمارات الملغاة	5	5.31%
الاستمارات الصالحة للدراسة	67	71.27%

المصدر: من إعداد الباحثان

تم توزيع 94 استمارة منها 67 استمارة صالحة للدراسة أي (71.27%) أما الباقي (28.73%) فتفرقت بين استمارات غير مسترجعة وملغاة.

2_أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة:

2_1 استبيان الدراسة: يعتبر الاستبيان أهم أدوات جمع البيانات في البحث العلمي، تم الاعتماد عليه كأداة رئيسية للدراسة لجمع المعلومات والبيانات من الواقع، والمتمثلة في آراء ووجهات نظر الأكاديميين والمهنيين حول موضوع الدراسة.

2_2 تصميم تحكيم واختبار ثبات الاستبيان: فيما يخص تصميم الاستبيان فقد استندنا على مجموعة من الدراسات السابقة مع مراعاة الجانب النظري للدراسة، حيث قمنا بما يلي:

2_2_1 تصميم الاستبيان: عند تصميم الاستبيان اعتمدنا على مقياس ليكارت الخماسي الذي تتراوح درجاته بين خمسة أبعاد للإجابة على فقرات محاور الاستبيان، ولتحديد طول كل بعد من أبعاد مقياس ليكارت الخماسي تم حساب المدى (5 – 1 = 4) ثم تقسيمه على أبعاد المقياس الخمسة للحصول على طول البعد (0.8 = 4/5)، تم إضافة هاته القيمة الى القيمة الأقل في المقياس وهي الواحد للحصول على الحد الأعلى للبعد الأول وهكذا مع بقية ابعاد المقياس وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2): مقياس ليكارت الخماسي

الأهمية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	[5-4.20]	[4.20-3.40]	[3.40-2.60]	[2.60-1.80]	[1.80-1]

المصدر: من إعداد الباحثين.

2_2_2 تحكيم واختبار صدق الاستبيان: لتحكيم واختبار صدق أداة الدراسة قمنا بما يلي:

2_2_2_1 تحكيم الاستبيان: بعد إتمام صياغة الأسئلة تم اللجوء إلى أساتذة مختصين للتأكد من سلامة الجانب الشكلي والتقني للاستبيان من جهة وإلى أساتذة متخصصين في الجانب الموضوعي من جهة أخرى بحيث تناول التحكيم العناصر التالية:

- ✓ دقة صياغة الأسئلة وصحة عباراتها.
- ✓ توزيع خيارات الإجابة لضمان وملاءمتها لعملية المعالجة الإحصائية.
- ✓ الوقوف على تصميم منهجية الاستبيان.

2_2_2_2 اختبار ثبات الاستبيان: استخدمنا اختبار الفا كرونباخ هو مقياس للثبات أو الاعتمادية يأخذ قيمة محصورة بين (0،1)، حيث يدل على مقدرة المقياس المستخدم على توليد نتائج متطابقة أو متقاربة نسبيا في كل مرة يتم استخدامه فيها، وهو اختبار قبلي يستخدم في الدراسة الاستطلاعية، قمنا على هذا الأساس بتوزيع 5 استمارات على مفردات عينة الدراسة لاختبار هذا المعامل وبلغت قيمته 0.867 لمجموع فقرات الاستبيان، تجدر الإشارة إلى أن هناك شبه اتفاق بين الباحثين على أن معامل الفاكرونباخ لتقييم الثقة والثبات الذي تكون قيمته أكبر من 0.60 يعتبر كافيا ومقبولا، وأن الذي تصل قيمته إلى 0.80 يعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات.

2_2_2_3 البرامج المستخدمة في بناء ومعالجة الاستبيان: تم تصميم استمارة الاستبيان وزعت يدويا، أما الكترونيا فقد تم بواسطة برنامج (Google forms) الذي يتيح تصميم وإرسال الاستبيانات الالكترونية وتلقي الردود عبر البريد الالكتروني، كما تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية لبرنامج العلوم الاجتماعية (SPSS25) وذلك للحصول على مختلف المؤشرات الإحصائية.

3_ تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

سنحاول من خلال هذا الجزء القيام بعرض النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان.

3_1 الخصائص العامة لعينة الدراسة:

الجدول رقم (3): الخصائص العامة لعينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية (%)
المؤهل العلمي	ليسانس	23	34.3
	ماستر	13	19.4
	ماجستير	1	1.5
	دكتوراه	30	44.8
	المجموع	67	100

17.9	12	محاسبة	التخصص
29.9	20	مالية وبنوك	
13.4	9	اقتصاد	
10.4	7	علوم التسيير	
20.9	14	علوم تجارية	
7.5	5	أخرى	
100	67	المجموع	
38.8	26	أستاذ جامعي	المهنة
16.4	11	موظف بنك إسلامي مصلحة المحاسبة	
3	2	مدقق شرعي	
41.8	28	إطار بمصرف إسلامي	
100	67	المجموع	
32.8	22	أقل من 5 سنوات	الخبرة المهنية
41.8	28	من 5 إلى 10 سنوات	
19.4	13	من 10 إلى 15 سنة	
6	4	أكثر من 15 سنة	
100	67	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات spss.

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن (46.30%) من عينة الدراسة ذوي مستوى ما بعد التدرج (ماجستير، دكتوراه) والباقي مستوى التدرج بين الليسانس والماستر، بينما انحصر مستوى (47.80%) منهم بين تخصص المحاسبة والمالية وتوزع الباقي على مختلف التخصصات، كما لاحظنا أن نسبة الأكاديميين من أساتذة جامعيين بلغت (38.80%) ونسبة (61.20%) كمهنيين، أما الخبرة المهنية فكانت نسبة (74.60%) منهم أقل من 10 سنوات.

توضح النتائج تمتع مفردات عينة الدراسة بالشروط الملائمة للحصول على أفضل الإجابات.

3_2 تحليل النتائج: سنقوم في هذا الجزء بتحليل نتائج الدراسة بالتحليل الوصفي لعبارات كل محور وفق إجابات عينة الدراسة بالاعتماد على المتوسط الحسابي لتحديد الاتجاه العام لعينة الدراسة وفق مقياس ليكرات الخماسي، والانحراف المعياري لثقت هاته الإجابات عن متوسطها الحسابي، كما سنقوم باختبار (t) للعينة البسيطة عند مستوى دلالة (5% sig) بحيث نقوم بقبول أو رفض الفرضيات وفق ما يلي:

- ❖ قبول فرضية العدم عند مستوى الدلالة (sig) أكبر من 5% .
- ❖ رفض فرضية العدم عند مستوى الدلالة (sig) أقل من 5% .

3_2_1 نتائج المحور الأول: فيما يلي جدول يوضح نتائج المحور الأول من الاستبيان:

الجدول رقم (4): نتائج المحور الأول من الاستبيان حسب كل عبارة

المحور الأول: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالبنوك الإسلامية الناشطة بالجزائر				
الرقم	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	طبيعة وخصوصية نشاط البنوك الإسلامية يتطلب وجود معايير لضبط هذا النشاط	4.46	0.725	موافق بشدة
2	تطبيق النظام المحاسبي المالي أو معايير المحاسبة الدولية لا يخدم أسس ومبادئ البنك الإسلامي	4.13	0.600	موافق
3	المعايير توضح مدى التزام إدارة البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية	4.13	0.716	موافق
4	تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يزيد من ثقة المتعاملين والأطراف ذوي العلاقة بالبنوك الإسلامية	4.36	0.711	موافق بشدة
5	تؤدي إلى إخراج قوائم مالية صادقة ملائمة لاتخاذ القرار لجميع الأطراف ذوي علاقة بالبنك	4.33	0.683	موافق بشدة

6	الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية تسهل عمل المدقق الخارجي	4.13	0.625	موافق
	نتيجة المحور الأول	4.25	0.436	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

3_2_1_1 تحليل نتائج الجدول (4): تراوحت إجابة مفردات عينة الدراسة في هذا المحور بين موافق وموافق بشدة حيث حصلت العبارة رقم 01 على الترتيب الأول من بين العبارات بمتوسط حسابي بلغ 4.46 وانحراف معياري بلغ 0.725 وهو أقل من 0.8 ، فيما كانت العبارة رقم 05 في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 4.33 وانحراف معياري 0.683، أما العبارة رقم 02 فقد كانت في المرتبة الأخيرة بين عبارات هذا المحور، إجمالاً فقد وافق بشدة مفردات عينة الدراسة على أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالبنوك الإسلامية الناشطة بالجزائر بمتوسط حسابي لعبارات المحور الأول بلغ 4.25 وانحراف معياري 0.436 .

3_2_1_2 اختبار الفرضيات للمحور الأول: سنقوم باختبار فرضية المحور باستخدام اختبار t للعينة البسيطة عند مستوى دلالة (sig 5%)

فرضية العدم: "معايير المحاسبة الإسلامية غير مهمة للبنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر".

الفرضية البديلة: "معايير المحاسبة الإسلامية مهمة لنشاط البنوك الإسلامية الناشطة بالجزائر".

الجدول رقم (5): نتائج المحور الأول من الاستبيان

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية (ddl)	مستوى الدلالة (sig)
المحور الأول	4.25	0.436	23.6	66	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول (5) أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور بلغ 4.25 وهو أكبر بكثير من متوسط أداة القياس (03) وفق مقياس ليكرت الخماسي، فيما بلغ الانحراف المعياري 0.436 والذي يعكس عدم تشتت إجابات عينة الدراسة فتراوحت بين الموافق والموافق بشدة، بلغت قيمة t 23.60 وهي أكبر من القيمة الجدولة 2.62 وهي ذات دلالة إحصائية sig أقل من مستوى 05%، وعليه يتم رفض فرضية العدم واعتماد الفرضية البديلة "معايير المحاسبة الإسلامية مهمة لنشاط البنوك الإسلامية الناشطة بالجزائر".

3_2_2 نتائج المحور الثاني: فيما يلي جدول يوضح نتائج المحور الثاني من الاستبيان:

الجدول رقم (6): نتائج المحور الثاني من الاستبيان حسب كل عبارة

المحور الثاني: معيقات التطبيق في ظل البيئة الجزائرية				
الرقم	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
7	بنك الجزائر لا يميز في تعامله بين البنك الإسلامي والتقليدي.	4.31	0.656	موافق بشدة
8	النظام الجبائي في الجزائر عائق لتطبيق المعايير.	4.28	0.775	موافق بشدة
9	تعارض المعايير في الكثير من البنود مع النظام المحاسبي المالي.	4.25	0.725	موافق بشدة
10	طبيعة نشاط بورصة الجزائر من جهة وحجم التداول بها لا يلائم تطبيق المعايير.	4.13	0.694	موافق
11	طبيعة المعايير تتطلب خبرات لتطبيقها في الواقع العملي.	4.33	0.613	موافق بشدة
12	عدم وجود قانون يجبر البنوك الإسلامية في الجزائر على تطبيق المعايير الإسلامية.	4.45	0.585	موافق بشدة
13	الأطراف ذوي علاقة بالبنك الإسلامي غير واعية بأهمية المعايير	4.19	0.557	موافق
14	قلة الجهود المبذولة للترويج للمعايير.	4.13	0.736	موافق

نتائج المحور الثاني	4.26	0.405	موافق بشدة
---------------------	------	-------	------------

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

3_2_2_1 تحليل نتائج الجدول (6): حصلت العبارة رقم 12 على المرتبة الأولى بين عبارات المحور الثاني بمتوسط حسابي 4.45 وانحراف معياري 0.585، فيما جاءت العبارة 08 في وسط عبارات هذا المحور بمتوسط حسابي بلغ 4.28 وانحراف معياري 0.775، عموما وحتى العبارات التي رتبت في المراكز الأخيرة فقد وصل المتوسط الحسابي بها إلى 4.13 ما يدل على إجماع مفردات العينة بالموافقة بشدة أن بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر غير ملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بمتوسط حسابي 4.26 وانحراف معياري 0.405.

3_2_2_2 اختبار الفرضيات للمحور الثاني: سنقوم باختبار فرضية المحور باستخدام اختبار t للعينة البسيطة عند مستوى دلالة (sig 5%)

فرضية العدم: "بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر ملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية".

الفرضية البديلة: "بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر غير ملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية".

الجدول رقم(7): نتائج المحور الثاني من الاستبيان

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية (ddl)	مستوى الدلالة (sig)
المحور الثاني	4.26	0.405	25.47	66	0

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول (7) أن المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور بلغ 4.26 والذي يقترب كثيرا من أعلى درجات مقياس ليكارت (05)، فيما بلغ الانحراف المعياري 0.405 والذي يعكس عدم تشتت إجابات عينة الدراسة، وقد بلغت قيمة t 25.47 وهي أكبر من القيمة المجدولة 2.53 وهي ذات دلالة إحصائية sig أقل من مستوى 05%، وعليه يتم رفض فرضية العدم واعتماد الفرضية البديلة: "بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر غير ملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية".

3_2_3 نتائج المحور الثالث: فيما يلي جدول يوضح نتائج المحور الثالث من الاستبيان:

الجدول رقم (8): نتائج المحور الثالث من الاستبيان حسب كل عبارة

المحور الثالث: متطلبات نجاح تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بالبنوك الإسلامية الناشطة بالجزائر.				
الرقم	الأسئلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
15	ضرورة إكمال النصوص المنظمة لعمل البنوك الإسلامية مع بنك الجزائر.	4.54	0.725	موافق بشدة
16	إلزامية تطبيق معايير الهيئة في الجزائر على غرار عديد من دول المشرق العربي كالإمارات والأردن...	4.33	0.705	موافق بشدة
17	مراعاة الجانب الإسلامي في معاملات البنك الإسلامي من الجانب الجبائي	4.36	0.667	موافق بشدة
18	تدريب تكوين الممارسين بالبنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر	4.48	0.660	موافق
19	تخصيص شباك خاص بالمعاملات الإسلامية وفق مؤشرات إسلامية في بورصة الجزائر	4.36	0.667	موافق بشدة
20	الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في تطبيق المعايير	4.43	0.657	موافق بشدة
21	تهيئة البيئة الاقتصادية في الجزائر لتطبيق المعايير (التشريع، الجامعات ومراكز البحث	4.45	0.634	موافق
22	تفعيل دور الجزائر بهيئة إصدار المعايير والترويج الجيد لهاته الأخيرة	4.33	0.683	موافق
نتائج المحور الثالث		404.	0.551	موافق بشدة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss.

3_2_1 تحليل نتائج الجدول (8): ضرورة إكمال النصوص المنظمة لعمل البنوك الإسلامية العبارة رقم 15 والتي حصلت على الترتيب الأول بين عبارات هذا المحور بمتوسط حسابي 4.54 وانحراف معياري 0.725، بينما كانت العبارة 18 في الترتيب الثاني وحتى العبارات المرتبة أخيراً في المحور فقد حصلت على متوسط حسابي جيد 4.33، إحداث تغييرات على بيئة نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر للوصول إلى تطبيق ناجح لمعايير المحاسبة الإسلامية بهاته البنوك في الجزائر هي ما وافق بشدة عليه مفردات عينة الدراسة في المحور الثالث.

3_2_2 اختبار الفرضيات للمحور الثالث: سنقوم باختبار فرضية المحور باستخدام اختبار t للعينة البسيطة عند مستوى دلالة (sig 5%)

فرضية العدم: "عدم إحداث تغييرات على بيئة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر لإنجاح تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بها".

الفرضية البديلة: "إحداث تغييرات على بيئة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر لإنجاح تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بها".

الجدول رقم (9): نتائج المحور الثالث من الاستبيان

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية (ddl)	مستوى الدلالة (sig)
المحور الثالث	4.40	0.551	20.91	66	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول (9) وكما رأينا في المحاور السابقة فقد اقترب المتوسط الحسابي في هذا المحور أيضاً من أعلى درجة في مقياس ليكارت الخماسي (05) فبلغ 4.40، وبلغ الانحراف المعياري 0.551 والذي يعكس عدم تشتت إجابات عينة الدراسة، وقد بلغت قيمة t 20.91 وهي أكبر من القيمة المجدولة 2.75 وهي ذات دلالة إحصائية sig أقل من مستوى 05%، وعليه يتم رفض فرضية العدم واعتماد الفرضية البديلة: "إحداث تغييرات على بيئة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر لإنجاح تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية" من أجل نجاح تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية بها.

الخاتمة:

أجاب الباحثان عن إشكالية الدراسة بضرورة تهيئة بيئة نشاط البنوك الإسلامية بالجزائر بجميع مفرداتها للوصول إلى نجاح تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن (AAOIFI) بها، ووصولاً إلى هاته النتيجة استخلص الباحثان من شقي الدراسة (النظري والتطبيقي) مجموعة من النتائج والتوصيات لخصت في الآتي:

النتائج:

1. معايير المحاسبة الإسلامية مهمة لنشاط البنوك الإسلامية الناشطة بالجزائر؛
2. بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر غير ملائمة لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية؛
3. إحداث تغييرات على بيئة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر لإنجاح تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية.

التوصيات:

- 1- إن خصوصية التمويل الإسلامي يستدعي دمج مقاييس في المقررات الدراسية لكلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير في الجزائر تراعي هاته الخصوصية كفقه المعاملات المالية، المحاسبة الإسلامية.....؛
- 2- إن ما أهل الصناعة المالية الإسلامية للوصول إلى ما وصلت إليه احتكامها إلى الشريعة الإسلامية وإن تعزيز هذا الاحتكام هو أولى أوليات نجاح هاته الصناعة، فوجب الاهتمام أكثر بجانب الفتوى والرقابة الشرعية؛
- 3- الترويج الجيد لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يقتضي مجانية الوصول إلى هاته المعايير وهو إجراء تداركته الهيئة بالنسبة لمعاييرها الشرعية في انتظار باقي المعايير؛
- 4- توصي الدراسة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتكثيف جهودها والتواصل مع الجهات الرقابية والإشرافية للدول لنقل معاييرها من إرشادية إلى إلزامية؛
- 5- اعتماد معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن AAOIFI وإلزامية تطبيقها يسهم في دعم وانتشار الصناعة المالية الإسلامية عالمياً؛
- 6- توصي الدراسة الجزائر والتي كانت سباقة إلى التمويل الإسلامي تدارك تخلفها عن واقع هاته الصناعة بحزمة من الإصلاحات وعلى جميع الأصعدة؛
- 7- توصي الدراسة بإنشاء سوق مالي إسلامي بالجزائر لاحتواء الصناعة المالية الإسلامية بالدول المغاربية.

قائمة المراجع:

1. Deegan, C. (2014). Financial accounting theory. Melbourne-Australia-: McGraw-Hill Education .
2. ifrs. (2019, 08 09). Retrieved from <https://www.ifrs.org>
3. nabil, B., Maliah, S., Roger ., W., & Ibrahim, s. (2018). Principles of Islamic Accounting. singapore: John Wiley& sons.
4. Serea, A. (2013). The need of accounting standards for Islamic financial institutions (evidence from AAOIFI). Journal of Islamic Accounting and Business Research, vol 04 No 1, , pp. 64-76.
5. القانون رقم 07-11 المادة 03 . (25 نوفمبر, 2007). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 74 .
6. القانون رقم 86-12. (19 اغسطس, 1986). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
7. القانون رقم 90-10. (14 أبريل, 1990). الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
8. الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري. (03 جوان, 2019). تم الاسترداد من بنك البركة الجزائري: www.albaraka-bank.com
9. الموقع الرسمي لبنك الجزائر. (09 ماي, 2019). تم الاسترداد من www.bank-of-algeria.dz
10. الموقع الرسمي لبورصة الجزائر. (25 جوان, 2019). تم الاسترداد من www.sgbv.dz
11. الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائر. (03 جوان, 2019). تم الاسترداد من مصرف السلام الجزائر: www.alsalamalgeria.com
12. الموقع الرسمي هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (01 جوان, 2019). تم الاسترداد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: www.aaofi.com
13. النظام 20-02. (24 مارس, 2020). العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16.
14. النظام رقم 09-04 . (23 جويلية, 2009). مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 76.
15. النظام رقم 18-02 . (09 ديسمبر, 2018). المتضمن قواعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
16. أمينة فداوي. (2017). مدى إلتزام شركات المساهمة الجزائرية المدرجة في البورصة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي خلال الفترة (2014-2014). مجلة الباحث، صفحة 61.
17. بالرقى التيجاني. (2005). موقف المنهج المعياري والايجابي من تعدد بدائل القياس المحاسبي. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة سطيف-الجزائر.
18. حسين حسين شحاته. (2005). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق (المجلد 01). القاهرة، مصر: مكتبة التقوى.
19. حيدر محمد علي بن عطاء، و سليمة طبايبية. (24-25 أكتوبر, 2017). مداخلة بعنوان عوامل مؤثرة في بناء إطار مفاهيمي للمحاسبة الإسلامية من وجهة نظر الأكاديميين من الجزائر والأردن. المؤتمر الدولي الثالث حول الإتجاهات الحديثة للمحاسبة-مقاربات علمية وعملية-. أم البواقي الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي .
20. خالد جمال الجعارات. (2015). مختصر المعايير المحاسبية الدولية 2015. ورقلة، الجزائر: مطبوعة جامعية ، مطبعة جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

21. رائد جميل جبر. (2017). الموائمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتجارة، الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين-، المجلد 25، العدد 04.
22. رشيد بوكساني. (2006). معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها. الجزائر: جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير أطروحة دكتوراه غير منشورة.
23. سامر مظهر قنطقجي. (2005). دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر الإسلامي. حلب، سوريا: جامعة حلب أطروحة دكتوراه.
24. صالح مرزاق، و فتيحة بوهرين. (26/25 ماي، 2010). مداخلة بعنوان كفاءة معايير المحاسبة الدولية/معايير التقارير المالية الدولية في الرقابة المصرفية، . الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق. سوق أهراس، الجزائر: المركز الجامعي سوق أهراس.
25. عائشة كتادسة . (2018). أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على قائمة المركز المالي للمؤسسات المصرفية. الجزائر: أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 02 ، الجزائر.
26. عبد الجبار حمد السبهاني. (2013). الوجيز في مبادئ الاقتصاد الإسلامي. اربد-الأردن-: مطبعة حلاوة، الطبعة الأولى.
27. عبد الرحمان محمد رشوان. (2017). المحاسبة في الإسلام بين الأصالة والحداثة (المجلد 04). الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، قسم العلوم الإدارية والمالية.
28. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. المنامة-البحرين-: دار الميمان للنشر والتوزيع.